

محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية

دراسة قياسية للفترة (2000_2019)

*Determinants of economic diversification in some Arab countries
Empirical study for the period (2000-2019)*

نصير عبد الله¹ / مخبر المقاوالية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)

abdallah.necir@univ-tebessa.dz

د. عبد الحميد حفيظ / مخبر المقاوالية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)

hafid.abdelhamid@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/09/30

تاريخ الارسال: 2022/03/28

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل التي من شأنها تدخل في تحديد درجة التنويع الاقتصادي، في تسع دول عربية بالاعتماد على المنهج التجريبي، وذلك من خلال استخدام نموذج البيانات المقطعية (البانل)، حيث تم عرض لأهم الدراسات التي تطرقت لنفس الموضوع إلى جانب استعراض لبعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، والاستفادة منها محليا وعربيا. كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرين (تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف) من أهم محددات التنويع الاقتصادي في دول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019، على عكس المتغيرات (نصيب الفرد من الناتج المحلي والانفتاح التجاري)، التي لم تكن عاملاً محدداً للتنويع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، محددات التنويع الاقتصادي، مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

تصنيف E61 :E69 ;JEL

Abstract:

This study aims to identify the most important factors that will interfere in determining the degree of economic diversification, in nine Arab countries. based on the experimental method, through the use of a cross-sectional data model (Panel Data), the most important studies that study the same subject were presented his international experiences in the field of economic diversification, and benefit in Arab world.

The results of the measured study also confirmed that fixed capital formation and exchange rate among the most important determinants of economic diversification in the countries under study during the period from 2000 to 2019, on the other hand the variables (GDP per capita and trade openness) which was not a determinant of economic diversification.

Keywords: Economic diversification; Determinants of economic diversification. Indicators for measuring economic diversification.

Jel Classification Codes : E61 ; E69.

¹ المؤلف المرسل: عبد الله نصير، الإيميل: abdallah.necir@univ-tebessa.dz

I - تمهيد :

احتل موضوع التنويع الاقتصادي حيزاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية في الآونة الأخيرة، لما يحققه من مزايا مختلفة ومتنوعة إلى جانب حماية الاقتصاد من الصدمات الداخلية والخارجية، خاصة الدول التي يقوم اقتصادها على المورد الوحيد، أو بالأحرى الاقتصاديات الريعية، وتعد اقتصاديات الدول العربية من بين الدول التي تعتمد مصادر دخلها عن العائدات النفطية الأمر الذي يجعل إقتصادياتها عرضة للصدمات، وذلك راجع لأن النفط من الموارد الناضبة، كما أن أسعار النفط عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، الأمر الذي يكون له الأثر السلبي على إقتصاد الدول العربية.

رغم ذلك سعت معظم الدول العربية إلى تبني عدة إستراتيجيات لتنويع إقتصادياتها بغية استدامة نموها الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على الفوائض المالية التي حققتها من الصادرات النفطية في دعم مختلف القطاعات (الصناعة، الزراعة، التجارة، الاستثمار في القطاعات خارج مجال النفط... إلخ)، إلا أنه لنجاح إستراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي المختلفة لا بد من أن يكون هناك عدة عوامل يمكن أن تساعد في نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

1.I - إشكالية البحث :

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2019)؟

2.I - أهداف البحث: تهدف هاته الورقة البحثية إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي؛
- عرض بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي، وأسباب نجاحها؛
- الكشف على أهم العوامل التي يتأثر بها التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة.

3.I - الدراسات السابقة:

✓ دراسة (ALAWIN & KASEM , 2019)، والتي كان الهدف منها الوقوف على أهم العوامل التي من شأنها تدخلها في تحديد التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال قياس أثر سبعة متغيرات مستقلة (التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، القطاع السياحي، القوى العاملة، والقطاع الصناعي) على المتغير التابع والمتمثل في التنويع الاقتصادي للفترة (1995 - 2016)، بالاعتماد على نموذج قياسي باستخدام طريقة OLS المجمعة، حيث أظهرت النتائج القياسية للدراسة التجريبية أن التجارة من المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ، أما كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة جاءت في المرتبتين الثانية والثالثة توالياً.

✓ دراسة (Jegu & Eliane Santos, 2020)، تستكشف هذه الدراسة الأدبيات حول تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي ومحددات التنويع الناجح، وبشكل أكثر تحديداً، فهي تحلل ديناميكيات تنويع الصادرات البرازيلية بين عامي 2003 و2013. وتشير النتائج إلى أن الصادرات عموماً تركزت مؤقتاً في الأعوام 2004 و2008 و2012، لكنها ابتهدت بارتفاع التنويع في عام 2005. وتبين أن الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية لديها صادرات أكثر تنوعاً، لكن الولايات الوسطى والغربية والشمالية الشرقية شهدت معدلات تنوع أعلى منذ عام 2006. ومن خلال تحليل بيانات لوحة ديناميكي (Dynamics Panel)، باستخدام طريقة تقدير اللحظات العامة للنظام، بما في ذلك جميع الولايات البرازيلية، وأداء التنويع

السابق، والتعليم، وبراءات الاختراع لكل فرد، تعتبر الإئتمانات والاستثمارات العامة من المحددات المهمة لتنويع الصادرات البرازيلية، كما حددت هذه الورقة الحجج الرئيسية التي تشير إلى أن تنويع حزم الصادرات، بدلاً من التخصص فيها، يؤدي إلى نمو أعلى وأكثر استدامة على عكس التخصص، يوفر التنويع عبر تأثير المحفظة شبكة أمان ضد التقلبات التي تعيق النمو. كما أن التنويع يسمح بمزايا ديناميكية أكثر تعززاً، مثل تعزيز اكتشافات التكلفة والطلب، وتوليد تراكم أسرع وأكثر تنوعاً للقدرات، ومدخلات الإنتاج الأخرى. إلى جانب آخريؤدي التنويع إلى المزيد من التداعيات غير المباشرة والنمو داخل القطاعات وفيما بينها.

✓ دراسة (United nations , 2007) (BANQUE, 2007)، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم التنويع الاقتصادي في سياق تدابير الاستجابة، ومن خلال هذه الدراسة تمت الإشارة إلى خمسة محددات رئيسية التي من شأنها يمكن أن تؤثر في درجة التنويع الاقتصادي وتتمثل في العوامل التالية:

- العوامل المادية: الاستثمار والنمو وأس المال البشري.
- السياسات العامة: السياسات المالية والتجارية والصناعية (بسبب تأثيرها على تقوية النسيج الصناعي).
- متغيرات الاقتصاد الكلي: أسعار الصرف، معدلات التضخم وكذا الأرصدة الخارجية.
- المتغيرات المؤسسية: الحكم، بيئة الاستثمار والحالة الأمنية (النزاعات، وما إلى ذلك)
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال (إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل أو الخدمات المصرفية أو السوق.

II- الإطار النظري للدراسة :

II-1- المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي :

يعد التنويع الاقتصادي من المواضيع المهمة الذي لقي اهتماماً كبيراً من قبل الدول، وخاصة الدول النامية التي تسعى إلى انتهاج سياسات واستراتيجيات مختلفة من أجل المضي قدماً باقتصاداتها، ويعد التنويع الاقتصادي من بين أهم الآليات التي تسعى الدول لتطبيقها، كالتنويع في القاعدة الإنتاجية، التنويع في الأسواق، الاستثمارات... إلخ.

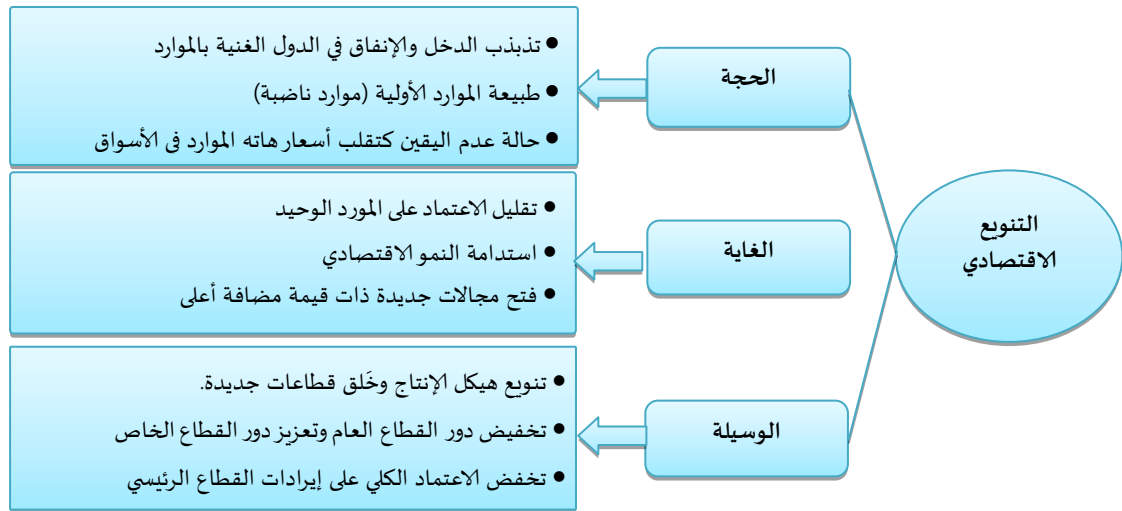
II-1-1- تعريف التنويع الاقتصادي :

يُعرفُ التنويع الاقتصادي على أنه "تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تَمَتُّين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع" (HANG, 2003, p. 7). كما أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مُولدة للدخل بحيث يَنخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (Hamidato, 2017, p. 07).

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية" (بللعماء وبن عبد الفتاح، 2018، صفحة 332).

من التعاريف سالفة الذكر يمكن توضيح مفهوم شامل للتنوع الاقتصادي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (01): شكل يوضح المفهوم الشامل للتنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التعاريف السابقة

II - 2-1 - مبررات التنوع الاقتصادي :

يمكن ذكر أهم مبررات ودواعي التنوع الاقتصادي كالآتي (عزوز وضييف، 2018، صفحة 22):

- ✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- ✓ **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- ✓ **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.
- ✓ **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.
- ✓ زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

3-1-II- مستويات التنوع الاقتصادي :

توجد عدة مستويات لتنوع الأنشطة الاقتصادية بل تختلف باختلاف أشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنوع المرتبط بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنوع المرتبط بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنوع (تتمثل في: تنوع الأسواق، تنوع الأصول، تنوع القطاعات التنافسية، تنوع الصادرات) (مجدوب، 2020، الصفحات 37-39).

- ✓ تنوع القاعدة الإنتاجية: وتعني توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد، وقد يتم إنجاز تنوع الموارد من خلال تبني التنوع الأفقي أو العمودي وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة المختلفة في الدولة، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطوير حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى تنوع الاقتصاد.
- ✓ تنوع مصادر الإيرادات العامة: ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وشبه الضريبية، فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات تتراجع عدد الأوعية والمصادر المالية، ومن ثم احتمالية تعرض الموازنة العامة للدولة للاختلالات والعكس صحيح.
- ✓ تنوع الصادرات: تعاني الدول التي تعتمد في تصديرها لسلعة أو عدد محدود من السلع من أزمات حادة، خاصة أثناء اكتشاف بدائل لها أو نفاذها إذا كانت هذه السلع ناضبة أو تدهورت أسعارها في السوق العالمية، فإن تنوع هيكل الصادرات (السلع/ الخدمات) تعتبر عملية مهمة وإستراتيجية في الميزان التجاري لأي دولة، حيث إنه في حالة ما إذا واجهت بعض المنتجات صعوبات في السوق الدولية فإنه يتم تعويضها بسلع أخرى لكي تحافظ الدولة على الحد الأدنى من إيراداتها.
- ✓ تنوع الأسواق الخارجية: بالإضافة إلى تنوع سلة المنتجات داخل محفظة الصادرات فإنه كذلك تعتبر عملية استهداف أسواق دولية واسعة ومتنوعة ضرورية وهي ضمن الإستراتيجيات الحديثة للتصدير، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية التي أصبحت تتسم بعدم الاستقرار، فالتعامل من أسواق محدودة وما يمكن أن تتعرض له من اضطرابات سوف يكون

له انعكاسات خطيرة على الدول المصدرة مثل ما هو الحال اليوم في السوق البترولية، وعليه تعتبر عملية إقامة شبكة واسعة مع الأسواق الدولية من أهم الخيارات المتاحة حالياً.

✓ تنوع مصادر الموارد الأولية: تعتبر الموارد الأولية ضرورية لإنتاج أي سلعة أو خدمة كانت، وفي الدول النامية قد تكون هذه الموارد متاحة محلياً أو قد يتم اللجوء إلى استيراد الجزء منها، والحصول على هذه الموارد من مصادر محلية أو أجنبية بطريقة مستمرة تعتبر عملية ضرورية ضمن سلسلة الإنتاج، وعليه فإن ضمان انسياب مثل هذه الموارد بطريقة منتظمة هو الآخر يتطلب استهداف مصادر (أسواق) تموين متنوعة.

II-4-1- مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي :

هناك العديد من مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي يمكن تلخيصها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ملخص خصائص أدوات قياس التنوع الاقتصادي والمؤشرات

المؤشر	الصيغة الرياضية	أساس الحكم على التنوع	العلاقة بين المؤشر والتنوع
Herfindahl-Hirschmann	$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (X_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات هو أعلى معيار للتنوع	كلما انخفضت القيمة، زاد تنوع الاقتصاد
Ogive indices	$OGV.I = \sum_{i=1}^N \frac{(S_i \cdot 1/N)^2}{1/N}$	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات هو أعلى معيار للتنوع	كلما ارتفعت القيمة، زاد تنوع الاقتصاد
Entropy index	$ENT = \sum_{i=1}^N S_i \ln \left(\frac{1}{S_i} \right)$	التوزيع العادل للتوظيف عبر القطاعات هو أعلى معيار للتنوع	كلما ارتفعت القيمة، زاد تنوع الاقتصاد
Hachman index and location quotient	$= \frac{1}{\sum_{i=1}^N [(S_i^{state}/S_i^{country}) \times S_i^{state}]}$ $= \frac{1}{\sum_{i=1}^N [LQ \times S_i^{state}]}$	تشابه توزيع العمالة في ولاية أو منطقة مع توزيع الأمة هو مقياس للاستقرار الاقتصادي	كلما ارتفعت القيمة، زاد استقرار الاقتصاد؛ القطاع ذو القيمة العالية هو قطاع التصدير
National average index	$NAI = \sum_{i=1}^n \frac{(S_i^{state} - S_i^{country})^2}{S_i^{country}}$	حصة المنطقة من القطاعات المستقرة أو غير المستقرة هي مقياس للتنوع الاقتصادي	مع اقتراب حصة المنطقة من النشاط الاقتصادي من حصة الدولة في جميع القطاعات، يقترب المؤشر من الصفر
Portfolio variance	$\sigma_p^2 = \sum_{i=1}^N \delta_i^2 \sigma_i^2 (X_i) + \sum_{i=1}^N \sum_{j=1, j \neq i}^N \delta_i \delta_j \sigma_{ij} (X_i X_j)$	جسد خصائص الصناعات الفردية، والعلاقات بين الصناعات مع النمو الإقليمي وعدم الاستقرار	كلما انخفض التباين، زاد تنوع الاقتصاد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر مختلفة

II-2 - بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي :

هناك العديد من الدول التي بادرت في تبني إستراتيجية التنويع منها دول متقدمة وأخرى نامية ولعل أهم هاته التجارب التجربة الماليزية، النرويجية والتجربة الشيلية.

II-2-1 - التجربة الماليزية :

ماليزيا بلد استوائي تقع في قلب جنوب شرق آسيا، تمتلك موارد طبيعية متنوعة وموقعا جغرافيا متميزا، وأثبتت التجربة الماليزية كنموذج للبلدان النامية في مجال التنمية، نموذجا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من خلال سياسة تنموية اعتمدت الاحتكام الراشد لنمط استراتيجي للنمو، والاحتكام لمنهج متقدم للتنمية، أثبتت جدارته في التفاعل مع الاقتصاد الدولي وسياسة الاندماج مع مستجدات الاستثمار في مجال التجارة الداخلية والخارجية، حيث تميزت التجربة الماليزية في إطار التنويع الاقتصادي بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ولتوفرها على موارد طبيعية متنوعة والتي قامت بتوظيفها على النحو التالي (مجدوب، 2020، الصفحات 403-404):

✓ تمتلك ماليزيا مواني في المياه العميقة، المطاط، القصدير، والمنتجات الغابية، والتي كانت قبل البترول من السلع الأساسية المصدرة؛

✓ تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا مما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي، وبرامج التشجير لتطوير وعصرنة إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطاقة، الاتصالات والنقل؛

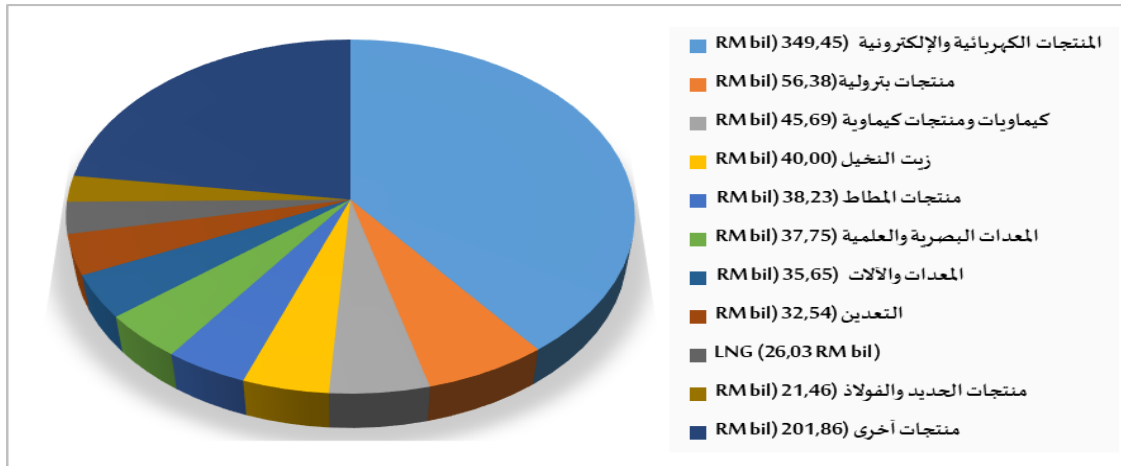
✓ حولت ماليزيا مع منتصف الثمانينيات نحو المنتجات الأكثر تكنولوجيا ونحو تحسين مهاراتها، فقد حررت استقطاب اليد العاملة المؤهلة، وزادت بشكل ملحوظ في عدد طلاب الجامعات التكنولوجية؛ بالإضافة إلى إقامتها لعلاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية، وإطلاقها لبرنامج تنمية المهارات الممولة من طرف فدرالية المنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا؛

✓ اختارت ماليزيا تدريجيا نظام تجارة أكثر انفتاحا، وقد خفضت سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز؛

✓ استمرار ماليزيا في الاستثمار والدعم على نحو يستهدف مختلف التدابير بما في ذلك مناطق حرة، آليات تمويل الصادرات، المساعدة على البحث وتطوير المنتجات وحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية.

بدأت ماليزيا في بداية السبعينيات على تشجيع التصدير بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفها من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف العمالة وإدارة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين، الأمر الذي جعل من صادرات ماليزيا أكثر تنوعا، كما هو موضح في الشكل أسفله.

الشكل رقم (02): مكونات سلة الصادرات المالية خلال الفترة (جانفي إلى نوفمبر لسنة 2020)



Source: Prepared by researchers based on Malaysia External Trade Development Corporation - MATRADE (2021)

II-2- التجربة النرويجية :

يمكن إيجاز ما فعلته الحكومة النرويجية عقب اكتشاف النفط عام 1969، فقد كانت أول قراراتهم هي البحث في كيفية حماية الاقتصاد من المرض الهولندي (وهو باختصار الضعف الذي يصيب القطاع الصناعي في دولة إذا ما بدأت بتصدير الموارد الطبيعية)، والبحث في كيفية تجنب الآثار السلبية على القطاع الصناعي المتخصص في صناعة الشحن والنقل، والقطاع الزراعي المبني على صيد الأسماك. ولم يتم صرف الكثير على البنية التحتية لأنها كانت منشأة مسبقاً،

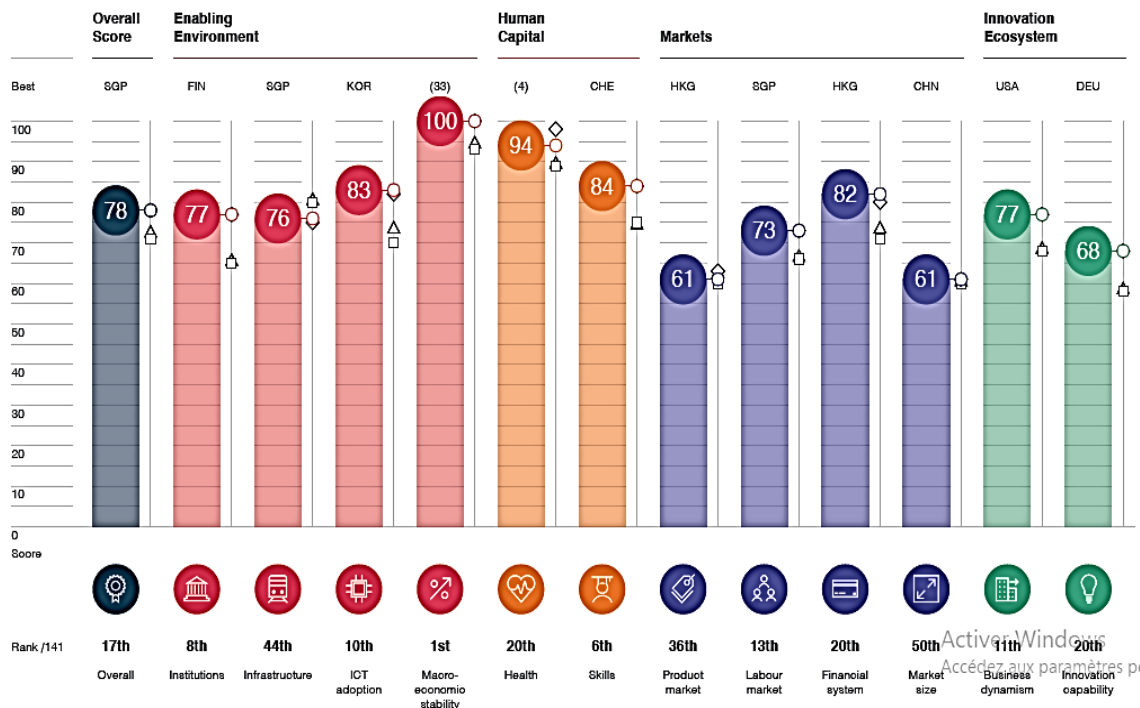
ولكن بالمقابل تم استهداف دعم الرفاهية عن طريق دعم القطاع الحكومي والخدمات الحكومية من تعليم وصحة، بالإضافة إلى التركيز على دعم القطاع الخاص والمحافظة على معدل الإنتاجية المرتفع. فقامت الحكومة بتخفيض سن التقاعد لفتح فرص أكبر أمام الشباب، وزادت دعم المنتجات الزراعية، وتوسعت في سياساتها الصناعية، وقامت بخفض الضرائب بشكل بسيط (الشريف، 2021)

ومن بين أهم العوامل التي ساعدت النرويج على نجاح نموذجها في تنويع اقتصادها نذكر منها (بورصاص وناصر، 26/25 أفريل، 2016):

- ✓ التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على كل القرارات التي تمس اتجاهها وزخم عمليات النفط؛
- ✓ توفير إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط؛
- ✓ التمسك بمبدئ التنويع بين الشركات العامة للاستفادة من تجاربها وخبراتها المختلفة؛
- ✓ الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة، ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من الجهة الأخرى؛
- ✓ تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط، إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط؛

- ✓ التزام السلطات الحكومية منذ البداية بصورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى؛
 - ✓ التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكان، والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25 % إلى 45 %؛
 - ✓ التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط؛
 - ✓ تحقيق مستوى تقني عال للأداء في القطاع النفط عن طريق الساحل القاري النرويجي.
- في سنة 2019 احتلت النرويج المرتبة الأولى من حيث استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمرتبة السادسة فيما يخص المهارات، والمرتبة الثامنة والعشرين في المؤسسات والقدرة على الابتكار على التوالي كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (03): الوضع العام للاقتصاد النرويجي خلال سنة 2019



Source: The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, p.438

3-2-II التجربة الشيلية :

نجحت الشيلي كإحدى الدول الغنية بالثروات الطبيعية في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، أصبحت مصدراً أكثر تنوعاً وديناميكية للمواد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المواد الأولية والموارد المتنوعة. ولكي تضع تشيلي إطاراً قانونياً ومالياً لسياساتها الاقتصادية فقد أقرت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطاً بالإيرادات الرأسمالية وليس مرتبطاً بالإيرادات الجارية. ومن ثم فإن مفهوم الفائض الهيكلي يعكس منظوراً مالياً متوسطاً إلى طويل المدى للميزانية الحكومية، يساهم في تحقيق استقرار أكبر في الإنفاق الحكومي بغض النظر عن تقلبات الدورات الاقتصادية على المدى القصير (هوارى وسدي، 2019، صفحة 223)

ويتمثل جانب مهم آخر من جوانب جهود شيلي الهادف لتنويع الصادرات في الدور الذي تؤديه الحكومة في التفاوض على اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية مع أهم الجهات المستوردة للسلع والخدمات الشيلية وفي معظم الحالات، نجح البلد في التغلب على القيود التجارية المحتمل فرضها على صادراته، وحافظ في الآن ذاته على السياسات اللازمة للمضي في تنفيذ استراتيجيته الصناعية، وعلى وجه الخصوص، ضمان قدرته على استخدام سياسات تحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وضوابط رأس المال (الاونكتاد، 2015، صفحة 13).

الجدول رقم (02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الشيلية خلال الفترة 2010-2019

المؤشرات الاقتصادية	2010	2013	2015	2017	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الوافدة (%) من إجمالي الناتج المحلي)	7,33	7,97	8,55	2,21	4,50
صادرات السلع والخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي)	37,74	32,19	29,37	28,43	28,02
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	11904	13765	14322	14157	14530
مؤشر تنويع الصادرات*	0.754	0.729	0.756	0.774	0.769
مؤشر تركيز الصادرات*	0.397	0.343	0.319	0.331	0.325

Source: World bank data

*<https://unctadstat.unctad.org/FR/and>

III- قياس أثر أربعة متغيرات اقتصادية على التنويع الاقتصادي

III - 1- تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة

سيتم الاعتماد على منهجية تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية method panel data في قياس أثر تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي على التنويع الاقتصادي من خلال جملة من المتغيرات الخاصة بتسع دول وهي: (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، مصر، السودان، الإمارات العربية، السعودية، والكويت)، خلال الفترة 2000-2019 وقد تم التعبير على هذه المتغيرات كالآتي:

III-1-1- المتغير التابع

تم التعبير عن المتغير التابع التنويع الاقتصادي (HHI)، وهو عبارة عن مؤشر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة خلال الفترة ممتدة بين 2000-2019. حيث تم حساب المؤشر لكل سنة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الموحد وفق المعادلة التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (X_i/X)^2} - \sqrt{(1/N)}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

N : عدد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

Xi : قيمة مساهمة القطاع الواحد في الناتج المحلي الإجمالي.

X : القيمة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي.

تتراوح قيمة معامل هيرفاندال-هيرشمان بين الصفر والواحد (0 ≤ H ≤ 1)

- فإذا كان $H=0$ فإن هناك تنوعاً كاملاً للاقتصاد.
- وإذا كان $H=1$ فإن مقدار التنوع يكون معدوماً.

III-2-1- المتغيرات المستقلة

تم الاعتماد على أربعة متغيرات مستقلة في الدراسة وتتمثل فيما يلي:

- تكوين رأس المال الثابت (GFCF): ويعبر على النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالتوسع دول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2019، حيث تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي (World bank data)
- سعر الصرف (TCN): ويمثل سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في كل دولة من الدول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2019، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (Word banc data).
- الانفتاح التجاري (ICO): ويعبر الانفتاح التجاري على مجموع الصادرات والواردات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة في كل دولة من الدول محل الدراسة للفترة (2019-2000)، أي: $GDB / \sum (X+M) = ICO$ ، وتم الاعتماد على بيانات الأونكتاد (Unctad stat).
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Pc GDB): يعبر على نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة في كل دولة من الدول محل الدراسة خلال الفترة (2000-2019)، أي: $Pc\ GDB = GDB \text{ during a year} / (\text{total population})$ ، وذلك بالاعتماد على بيانات الأونكتاد (Unctad stat).

III-2-2- المنهجية المستخدمة في القياس وتحليل الأثر

بعد تحديد المتغيرات فإن البيانات التي اعتمدت في تحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي (HHI) وتكوين رأس المال الثابت (GFCF)، سعر الصرف (TCN)، الانفتاح التجاري (ICO)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Pc GDB) الدول محل الدراسة ستخضع لاختبارات منهجية تحليل البيانات المقطعية الزمنية (Méthod panel data)، على عينة من تسع دول، حيث إن: $T=20$ ، و $N=9$ خلال الفترة 2000 إلى 2019، ومن أجل الاختبار والتقدير سيتم إتباع ثلاث طرق وهي:

III-1-2- الطريقة العادية (Pool OLS)

والتقدير وفق هذه الطريقة يكون من خلال النموذج الموالي، مع افتراض تجانس في مجموع البيانات وعدم وجود اختلاف بين المقاطع.

$$\text{Ln}hhi_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 \text{Ln}gfcf_{it} + \beta_3 \text{Ln}tr_{it} + \beta_4 \text{Ln}ico_{it} + \beta_5 \text{Ln}pcgdb_{it} + U_{it}$$

حيث:

β_1 : عبارة عن ثابت موحد لكل المقاطع (الدول):

i : عدد المقاطع (الدول):

t : عدد السنوات؛

U_{it} : حد الخطأ لكل مقطع باختلاف السنوات.

III-2-2- طريقة الأثر الثابت (Fixed Effects)

وفق هذه الطريقة التقدير يكون من خلال النموذج الموالي، والذي يحدد الآثار التي تحدد صفة كل مقطع.

$$\text{Ln}hhi_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 \text{L}ngf_{it} + \beta_3 \text{L}ntcr_{it} + \beta_4 \text{L}nico_{it} + \beta_5 \text{L}npc\ gdb_{it} + U_{it}$$

حيث:

β_{1i} : عبارة عن ثابت موحد لكل المقاطع (الدول)؛

i : عدد المقاطع (الدول)؛

t : عدد السنوات؛

U_{it} : حد الخطأ لكل مقطع باختلاف الزمن.

III-2-3- طريقة الأثر العشوائي (Random Effects)

وفق هذه الطريقة التقدير يكون من خلال النموذج الموالي الذي يدل على أن جميع المتغيرات تؤثر على المتغير التابع، وحد الخطأ يختلف من مقطعا لآخر ويكون مركبا.

$$\text{Ln}hhi_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 \text{L}ngf_{it} + \beta_3 \text{L}ntcr_{it} + \beta_4 \text{L}nico_{it} + \beta_5 \text{L}npc\ gdb_{it} + W_{it}$$

III-2-4- اختبار هوسمان (Hausman Test)

تم تصميم هذا الاختبار للمفاضلة بين طريقة الأثر الثابت وطريقة الأثر العشوائي في فعالية التقدير.

IV- التحليل ومناقشة النتائج :

في هذا الجزء سيتم تحليل النتائج ومناقشتها وفق منهجية تحليل البيانات المقطعية الزمنية (méthod panel data) المذكورة سلفا:

IV-1- اختبار وفق الطريقة العادية Pool OLS Test

كانت نتائج Test Pool OLS كما هو وارد في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): نتائج اختبار الطريقة العادية لتحديد الأثر بين (Ln hhi) والمتغيرات المستقلة

variable	Coefficient	Prob
Intcn	0.203543	0.0010
Lngfcf	-0.528212	0.0070
Inico	-1.112453	0.0000
Inpcgdb	0.445633	0.0000
R-squared	0.217481	

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9 وفق تطبيق Equation Estimation-Specification

IV-2- اختبار وفق طريقة الأثر الثابت (Fixed Effects)

كانت نتائج اختبار Fixed Effects كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار طريقة الأثر الثابت لتحديد الأثر بين (lnhhi) والمتغيرات المستقلة

Variable	coefficent	Prob
C	0.831692	0.5823
Lntcn	-0.789832	0.0000
Lngfcf	-1.088285	0.0006
Inico	0.018212	0.9304
lnpcgdb	0.190743	0.1954
R-squared	0.617200	
Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews وفق تطبيق Equation Estimation-Panel Option

من خلال نتائج اختبار الأثر الثابت Effects Fixed المبينة في الجدول أعلاه فإن تأثير تكوين رأس المال الثابت (lngfcf) سلبي ومعنوي، وتأثير سعر الصرف (lntcn) سلبية هي الأخرى ومعنوي عند مستوى 5%، فيما كان أثر كل من الانفتاح التجاري (lnico)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (lnpcgdp) إيجابيًا ولكن غير معنوي عند مستوى 5%، ومعامل التحديد لنموذج القياس المتحصل عليه من هذا الاختبار مرتفع. لكن لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في التفسير حتى إجراء اختبار F المقيد Restricted F test.

وجاءت نتائج هذا الاختبار كالاتي:

$$F = \frac{(R_{ur}^2 - R_F^2)/m}{(1 - R_{ur}^2)/(n - k)}$$

حيث:

m: عدد الدول - المتغير الوهمي؛

n: عدد المشاهدات؛

k: عدد المتغيرات المقدر.

$$F = \frac{(0.617200 - 0.217481)/8}{(1 - 0.617200)/(180 - 36)} = 18.79$$

تظهر قيمة F كبيرة مما يعني المفاضلة على أساس أن الاختبار وفق طريقة الأثر الثابت هو الأنسب، سوف يتم المرور إلى الاختبار الموالي.

IV-3- اختبار وفق طريقة الأثر العشوائي (Random Effects)

وكانت نتائج الاختبار وفق ما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (05): نتائج اختبار طريقة الأثر العشوائي لتحديد الأثر بين (Inhhi) والمتغيرات المستقلة

variable	coefficent	Prob
c	-1.050983	0.4067
Intcn	-0.165405	0.0814
Lngfcf	-0.362641	0.1562
Inico	-0.119764	0.5407
Inpcgdb	0.087067	0.4299
R-squared	0.033297	
Prob(F-statistic)	0.202163	

المصدر: مخرجات برنامج 9 EVIEWS وفق تطبيق Equation Estimation-Panel Option

توضح نتائج اختبار الأثر العشوائي Random Effects الظاهرة في الجدول أعلاه على أن كلا من تكوين رأس المال الثابت (Lngfcf)، سعر الصرف (Intcn)، الانفتاح التجاري (Inico)، كان لها أثر سلبي على مؤشر التنويع الاقتصادي، عكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Inpcgdb)، كان له أثر إيجابي ولكن كل المتغيرات سالفة الذكر كانت جميعها غير معنوية عند احتمالية 05%، ومعامل التحديد لنموذج القياس المتحصل عليه من هذا الاختبار ضعيف. لكن لا بد من المرور لاختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج هذا الاختبار ونموذج الاختبار السابق.

4-IV- اختبار هوسمان (Hausman Test)

وبالنسبة لنتائج Hausman Test فاهي هو موضح في الجدول:

جدول رقم (06): اختبار هوسمان Hausman Test

Test Summary		Chi-Sq.Statistic	Chi-Sq..d.f	Prob
Cross-section random		32.056297	4	0.0000
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob
Intcn	-0.789832	-0.165405	0.018598	0.0000
Lngfcf	-1.088285	-0.362641	0.031319	0.0000
Inico	0.018212	-0.119764	0.005113	0.0537
Inpcgdb	0.190743	0.087067	0.009416	0.2853

المصدر: مخرجات برنامج 9 EVIEWS وفق تطبيق Correlated Random Effects- Hausman Test

تظهر نتائج هذا الاختبار رفض الفرضية H_0 والقبول بـ H_1 مما يعني أن الاحتكام لطريقة الأثر العشوائي يكون متسقاً وفعالاً في تقدير العلاقة بين Inhhi و Intcn، Lngfcf، Inico، Inpcgdb.

5-IV- تحليل نتائج نموذج التقدير المختار

أظهرت نتائج تقدير أثر تكوين رأس المال الثابت، سعر الصرف على مؤشر التنويع الاقتصادي في الدول التسعة محل الدراسة خلال الفترة (2000-2019) فيما يلي:

✓ العلاقة العكسية بين تكوين رأس المال الثابت (GFCF) ومؤشر التنوع الاقتصادي (HHI)، أي أنه كلما زادت قيمة المتغير (GFCF) بمقدار وحدة واحدة انخفضت قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي بمقدار 1.088285 واقتربه من الصفر، وهو ما يفسر أنه هناك تنوع في تكوين رأس المال الثابت الذي يساهم في تكوينه كل من القطاع العام والخاص نتيجة انتهاز دول محل الدراسة إلى فتح المجال أمام الخواص، مما يساعد على توجيه وتطوير الاستثمارات، مما يعزز دور القطاع الخاص في الادخار، أي أنه يوجد أثر إيجابي بين تكوين رأس المال الثابت (GFCF) ومؤشر التنوع الاقتصادي، وهذا ما يعكس حالة اقتصاد بعض دول محل الدراسة كالسعودية والإمارات العربية المتحدة.

✓ العلاقة العكسية بين سعر الصرف (TCN) ومؤشر التنوع الاقتصادي (HHI)، أي أنه كلما زادت قيمة المتغير (TCN) بمقدار وحدة واحدة انخفضت قيمة مؤشر التنوع الاقتصادي بمقدار 0.789832 واقتربه من الصفر، الأمر الذي يفسر أنه كلما انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية زاد الطلب على المنتجات المحلية مما يساعد على تشجيع الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي انتعاش الاقتصاد، إلى جانب يشجع تراجع قيمة العملية المحلية إلى تشجيع ولوج الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجالات عدة (التكنولوجيا، مهارات الإنتاج، فرص التشغيل... إلخ).

✓ أما فيما يخص تأثير مؤشر التنوع الاقتصادي بالمتغيرين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت هناك علاقة طرية وهو ما يتنافى والنظرية الاقتصادية،

VI- الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، واستنتاج بعض الدروس من بعض التجارب الرائدة في مجال التنوع الاقتصادي منها دول متقدمة وأخرى نامية، فمن خلال عرض لكل من التجربة النرويجية، الماليزية، الشيلية، يتضح أن أساليب واستراتيجيات التنوع الاقتصادي تختلف من تجربة لأخرى، فمثلاً ماليزيا استغلت ميزة التنوع في الموارد في تنوع صادراتها من خلال تخفيض سعر الصرف للحفاظ على التنافسية، في حين استغلت الترويج من الفوائض المالية في إنشاء صندوق سيادي، ومن أهم أهدافه الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة واستعمال أموال الصندوق في الاستثمار، أما التجربة الشيلية اعتمدت على قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطاً بالإيرادات الرأسمالية وليس مرتبطاً بالإيرادات الجارية، مما جعل هذه الدول تتخلص من مفهوم أحادية المورد أو بما يعرف بنقمة الموارد، ومن خلال عرض لتجارب دولية يمكن الاستفادة منها في الدول العربية.

كما خلصت الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ تبين درجة التنوع الاقتصادي بين اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة، فمن خلال حساب مؤشر هرفاندال هرشمان للتنوع الاقتصادي يتضح أن الدول غير النفطية أكثر تنوعاً من الدول النفطية؛

✓ يعتبر كل من تكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف، من أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2000_2019)، وهو ما أثبتته الدراسة التطبيقية؛

✓ سيطرة المواد الخام على صادرات معظم الدول العربية خاصة الدول النفطية، وهو ما أكدته الدراسة التطبيقية، حيث لم يكن لمؤشر الانفتاح التجاري أثر على التنويع الاقتصادي، مما يدل على عدم قدرة الصادرات غير النفطية على التنافسية العالمية في مجال التجارة الدولية؛

✓ اعتماد الدول العربية محل الدراسة بنسبة كبيرة على الإنفاق الاستهلاكي، عوض التوجه نحو الإنفاق الاستثماري والادخار، ويتضح هذا من خلال الدراسة التطبيقية التي بينت أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يكن من العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي؛

✓ لا توجد محددات كمية فقط التي من شأنها يمكن أن تؤثر في التنويع الاقتصادي، والمتمثلة في متغيرات الاقتصاد الكلي، بل هناك عوامل كيفية أخرى يمكن أن تؤثر في عملية التنويع الاقتصادي على غرار (الحكم، الحوكمة، بيئة الاستثمار والحالة الأمنية، السياسات المالية والتجارية والصناعية، إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية... إلخ).

• توصيات: على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع مجموعة من الاقتراحات لضمان التنويع الاقتصادي وتمثل في:

- ✓ وضع سياسات واستراتيجيات بعيدة المدى وتجنب الحلول الظرفية؛
- ✓ تحسين جودة المؤسسات الأمر الذي من شأنه يشجع الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة الدول النفطية؛
- ✓ الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تشجيع ودعم الكفاءات؛
- ✓ تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ مواصلة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق حاضنات الأعمال؛
- ✓ الحكم الراشد والحوكمة؛

V- الإحالات والمراجع :

1. ALAWIN, M., & KASEM , A. (2019, mai). Determinants of Economic Diversification in the GCC Countries. International Review of Social Science, Vol. 7 (Issue.5), 233-243.
2. BANQUE, d. F. (2007). Etude Diversification économique en Afrique centrale : État des lieux et enseignements m Rapport Zone franc.
3. Hamidato Mohamed nasser, & A. (2017, april). Economic Diversification in Algeria. Global journal of economic and business, Vol 02(N 02), 01-12.
4. HANG, L. Y. (2003). « Workshop on Economic Diversification ». Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October : UNFCCC.
5. Jegu, E., & Eliane Santos, V. (2020, april). Dynamics and determinants of export diversification in Brazil from 2003 to 2013. Economia e Sociedade, v. 29(n. 1 (68)), 29-51.

6. أحلام هوارى، وعلي سدي. (أوت، 2019). التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 (العدد 2)، 213-229.
7. أحمد عزوز، وأحمد ضيف. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، (العدد 02)، 21-36.
8. أسماء بللعم، ودحمان بن عبد الفتاح. (2018). إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، (العدد 01)، 329-353.
9. الاونكتاد. (2015). تقرير أقل البلدان نموا 2014، النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015.
10. أمال بورصاص، ووداد ناصر. (26/25 أبريل، 2016). أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق ندرة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات (الاقتصاد النرويجي نموذجا). مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل إنبهار أسعار النفط (الصفحات 216-234). جامعة 08 ماي 1945 قالة (الجزائر): كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
11. خيرة مجدوب. (2020). الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية - وسيل - استدامته (المجلد الأول). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
12. نوف الشريفة. (16/10/2021). صندوق النرويج.. هل هو الحل السحري؟ تم الاسترداد من صحيفة مال: <https://maaal.com/2015/10/79151-2>

الملاحق:

المالحق رقم (01): تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة (2000-2019)

مؤشر: التنويع الاقتصادي HHI									السنوات
UAE	S/ Arabia	KWT	MRT	SUD	EGY	TUN	MOR	ALG	
0.1752	0.2890	0.2235	0.0551	0.0885	0.1105	0.0626	0.0457	0.3505	2000
0.1486	0.1733	0.1474	0.0521	0.2586	0.1010	0.0627	0.0540	0.2727	2001
0.1325	0.1727	0.1233	0.0593	0.2560	0.0967	0.0524	0.0540	0.2566	2002
0.1409	0.2100	0.1262	0.0241	0.2367	0.1148	0.0508	0.0881	0.2903	2003
0.1758	0.2640	0.1844	0.0025	0.2417	0.1234	0.0540	0.0831	0.3014	2004
0.2020	0.3179	0.2542	0.0366	0.2537	0.1173	0.0504	0.0840	0.3894	2005
0.2204	0.3436	0.2802	0.1874	0.2583	0.1317	0.0507	0.0311	0.3768	2006
0.2082	0.3627	0.2503	0.1873	0.2238	0.1157	0.0509	0.0229	0.3964	2007
0.2028	0.4288	0.3043	0.2032	0.2270	0.1311	0.0879	0.0518	0.2227	2008
0.1003	0.2562	0.1293	0.1547	0.2348	0.1158	0.0850	0.0526	0.0724	2009
0.1403	0.2959	0.2592	0.2277	0.2480	0.1181	0.0046	0.0557	0.1134	2010
0.2087	0.3811	0.3717	0.2586	0.2085	0.1222	0.0143	0.0625	0.1220	2011
0.2094	0.2834	0.3610	0.1916	0.2047	0.1254	0.0072	0.0588	0.2045	2012
0.2003	0.2496	0.3300	0.1701	0.2095	0.1359	0.0044	0.0587	0.1649	2013
0.1624	0.2004	0.2944	0.1806	0.2060	0.1416	0.0013	0.0605	0.1619	2014
0.0792	0.0726	0.1251	0.1753	0.1957	0.0613	0.0112	0.0614	0.1110	2015
0.0347	0.0571	0.1122	0.1698	0.2003	0.0410	0.0078	0.0353	0.0968	2016
0.0412	0.0774	0.1333	0.1112	0.2171	0.0507	0.0103	0.0357	0.1132	2017

0.0728	0.1086	0.1852	0.0786	0.1298	0.0627	0.0044	0.0345	0.1380	2018
0.0669	0.0868	0.1584	0.0868	0.1066	0.0697	0.0042	0.0313	0.1264	2019
المصدر: من حساب الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي، تقارير مختلفة متوفرة عبر الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports									

الملحق رقم: (02) تطور أسعار صرف عملات الدول العربية محل الدراسة مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2019-2000)

مؤشر: سعر الصرف الرسمي TCN									
السنوات	ALG	MOR	TUN	EGY	SUD	MRT	KWT	S/ Arabia	UAE
2000	75.2597	10.6256	1.37068	3.47205	2.57122	23.8923	0.30675	3.75000	3.67250
2001	77.2150	11.3029	1.43871	3.97300	2.58702	25.5629	0.30668	3.75000	3.67250
2002	79.6819	11.0205	1.42173	4.49966	2.63305	27.1739	0.30391	3.75000	3.67250
2003	77.3949	9.57438	1.28845	5.85087	2.60983	26.3030	0.29801	3.75000	3.67250
2004	72.0606	8.86801	1.24546	6.19624	2.57905	26.4010	0.29470	3.75000	3.67250
2005	73.2763	8.86500	1.29743	5.77883	2.43605	26.5528	0.29200	3.75000	3.67250
2006	72.6466	8.79558	1.33102	5.73316	2.17153	26.8600	0.29017	3.75000	3.67250
2007	69.2924	8.19233	1.28135	5.63543	2.01610	25.8586	0.28421	3.75000	3.67250
2008	64.5828	7.75032	1.23214	5.43250	2.09016	23.8203	0.26882	3.75000	3.67250
2009	72.6474	8.05710	1.35027	5.54455	2.30153	26.2365	0.28778	3.75000	3.67250
2010	74.3859	8.41715	1.43140	5.62194	2.30600	27.5894	0.28660	3.75000	3.67250
2011	72.9378	8.08987	1.40778	5.93282	2.66661	28.1118	0.27597	3.75000	3.67250
2012	77.5359	8.62844	1.56189	6.05605	3.57295	29.6620	0.27993	3.75000	3.67250
2013	79.3684	8.40550	1.62465	6.87032	4.75676	30.0681	0.28358	3.75000	3.67250
2014	80.5790	8.40633	1.69767	7.07760	5.73686	30.2725	0.28456	3.75000	3.67250
2015	100.691	9.76434	1.96162	7.69125	6.02573	32.4671	0.30085	3.75000	3.67250
2016	109.443	9.80747	2.14803	10.0254	6.21171	35.2370	0.30213	3.75000	3.67250
2017	110.973	9.69199	2.41942	17.7825	6.68336	35.7944	0.30334	3.75000	3.67250
2018	116.593	9.38610	2.64686	17.7672	24.3289	35.6775	0.30195	3.75000	3.67250
2019	119.353	9.61707	2.93443	16.7705	45.7670	36.6908	0.30361	3.75000	3.67250
المصدر: بيانات البنك الدولي متوفرة على الموقع: https://data.albankaldawli.org/									

الملحق رقم (03): تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة

(2019-2000)

مؤشر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) (% من الناتج المحلي الإجمالي)									
السنوات	ALG	MOR	TUN	EGY	SUD	MRT	KWT	S/ Arabia	UAE
2000	23,56	26,97	25,17	18,95	18,57	31,91	10,67	17,35	21,46
2001	26,84	25,85	25,32	17,73	17,91	32,24	14,30	18,26	20,98
2002	30,65	26,33	24,76	17,82	20,05	41,98	17,13	18,01	21,07
2003	30,34	25,93	22,90	16,31	20,78	47,56	16,63	18,30	20,79
2004	33,26	27,29	22,13	16,39	23,94	44,78	18,19	19,16	18,68
2005	31,66	28,49	21,33	17,91	23,14	40,73	16,43	19,31	18,38
2006	30,17	29,17	22,58	18,74	24,46	36,40	16,16	20,45	17,58
2007	34,47	32,16	23,05	20,86	23,57	42,21	20,46	23,65	23,57
2008	37,35	34,42	23,63	22,28	21,10	37,20	17,63	22,80	22,37
2009	46,88	31,66	24,33	20,69	21,05	36,39	17,97	25,76	28,91
2010	41,43	30,66	24,59	19,21	20,09	33,28	17,66	24,43	24,76
2011	38,06	31,50	21,86	16,71	19,07	29,43	13,54	22,60	21,44
2012	39,16	32,60	22,49	14,69	17,23	33,23	12,83	22,28	20,81
2013	43,39	30,79	21,91	12,99	18,44	32,72	14,35	23,66	18,21
2014	45,55	29,85	20,32	12,45	15,54	37,96	16,29	25,18	19,58
2015	50,78	28,37	19,85	13,65	15,61	41,00	25,43	29,85	23,38
2016	50,78	30,03	19,31	14,47	18,68	37,60	29,96	26,13	24,45
2017	48,05	28,62	18,84	14,82	18,07	38,15	27,73	24,48	18,98
2018	47,11	28,39	18,59	16,25	11,62	40,56	25,21	20,98	17,32
2019	44,33	27,67	17,69	17,33	7,89	39,47	26,35	22,10	17,64

المصدر: بيانات البنك الدولي متوفر على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/>

الملحق رقم: (04): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية محل الدراسة خلال

الفترة (2019-2000)

مؤشر: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Pc) الوحدة: دولار أمريكي									
السنوات	ALG	MOR	TUN	EGY	SUD	MRT	KWT	S/ Arabia	UAE
2000	1686	1328	2115	1390	391	683	18442	9171	33726
2001	1700	1338	2157	1293	457	628	16588	8685	31690
2002	1715	1421	2245	1210	512	709	17846	8695	31980
2003	2027	1738	2653	1017	587	751	22147	9610	33937
2004	2503	1971	2984	1068	712	895	27011	11185	36808

39880	13792	35591	992	914	1251	3029	2047	2975	2005
42455	15385	42786	1236	1144	1401	3215	2228	3347	2006
42356	16517	45780	1338	1461	1689	3580	2527	3900	2007
45080	20078	55489	1572	1530	2069	4068	2927	4888	2008
32443	16113	37563	1405	1411	2317	3927	2869	3851	2009
33893	19262	38576	1591	1581	2593	3948	2842	4479	2010
39197	23745	48623	1837	1892	2734	4064	3040	5408	2011
40976	25243	51972	1764	1721	3199	3977	2896	5534	2012
42413	24845	49390	1841	1724	3063	4035	3125	5401	2013
43752	24464	44069	1610	2056	3328	4152	3144	5378	2014
38663	20627	29874	1479	2157	3437	3742	2863	4081	2015
38141	19878	27650	1509	2250	2861	3593	2884	3918	2016
40645	20802	29755	1556	2991	2023	3374	3022	4056	2017
43839	23337	33999	1592	1157	2538	3325	3214	4055	2018
43103	23140	31999	1658	815	3161	3200	3218	3917	2019
المصدر: بيانات الأكتاد متوفر على الموقع: https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx									

الملحق رقم: (05): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة (2000-2019)

مؤشر: الانفتاح التجاري ICO									
السنوات	ALG	MOR	TUN	EGY	SUD	MRT	KWT	S/ Arabia	UAE
2000	56,57	48,81	64,89	23,46	24,24	62,51	68,75	55,82	77,29
2001	51,77	45,87	70,81	23,13	19,69	63,32	66,74	52,77	78,63
2002	54,12	46,36	68,44	23,11	23,39	57,55	61,58	54,14	81,33
2003	55,69	43,93	66,75	29,94	23,78	55,08	66,16	59,24	90,54
2004	58,81	46,24	71,32	39,42	27,64	74,30	69,66	64,56	104,38
2005	71,20	59,37	90,51	68,86	35,30	94,00	91,40	84,84	118,01
2006	70,63	62,74	94,27	71,68	34,38	83,32	90,37	89,82	117,93
2007	71,52	69,99	104,48	74,22	33,30	89,29	92,47	95,00	135,03
2008	76,38	79,87	114,73	74,00	35,72	105,72	93,38	96,10	146,60
2009	70,79	63,42	93,76	52,38	31,05	97,18	92,63	84,86	151,48
2010	69,00	68,74	105,11	50,64	32,75	124,54	96,60	82,55	149,05
2011	67,88	76,69	105,31	46,92	24,08	116,23	100,34	85,54	161,63
2012	65,80	80,75	107,39	42,45	24,65	149,26	99,87	83,51	175,42
2013	64,01	74,91	104,14	40,67	26,29	140,04	96,75	82,74	175,45

178,77	81,18	99,74	86,00	20,75	40,26	101,34	78,17	63,07	2014
186,25	71,12	98,21	66,82	17,92	33,21	91,60	73,59	60,97	2015
187,94	61,86	96,02	59,21	15,12	37,71	91,39	76,92	58,08	2016
185,92	64,18	98,87	61,64	12,66	57,96	100,69	80,33	58,35	2017
169,14	66,90	108,26	64,64	26,20	51,23	110,26	83,54	60,08	2018
171,58	64,15	91,49	63,55	38,28	41,44	110,09	83,43	60,07	2019
المصدر: بيانات الأكتاد متوفر على الموقع: https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx									